

حول دراسة البناء الاجتماعى لمصر في مرحلة ما قبل الرأسمالية

أحمد عبد الله زايد (*)

مقدمة :

ظهرت فكرة هذا المقال من خلال فراءتى لتاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعى ، حيث تولد الاعتقاد بأن محاولة فهم السياق التاريخى للبناء الاجتماعى للمجتمع المصرى ثمر كثيرا من التساؤلات النظرية التى يجب أن يحسمها الباحث بشكل أو بآخر قبل تكوين رؤية نظرية عامة عن طبيعة البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى فى سياقه التاريخى أو فى شكله المعاصر . من ذلك على سبيل المثال : ما هى طبيعة البناء الاجتماعى فى مرحلة ما قبل الرأسمالية ؟ وما هى طبيعة التطور الرأسمالى ، ونوعية العوامل التى ساهمت فى تحويل التكوين ما قبل الرأسمالى - الى تكوين رأسمالى ؟ ما هى طبيعة البناء الفوقى ، وما علاقته بالأساس الذى يقوم عليه المجتمع ؟ ولكن حسم هذه المشكلات تمليه عوامل أخرى يمكن حصرها فى عاملين رئيسيين :

(١) أن هذه المشكلات وغيرها قد فرضت نفسها على المناقشات النظرية على المستوى العالمى . ولا يتسع المجال هنا لعرض هذه المناقشات التى تأمل ان نغرد لها دراسة مستقلة . ويكفى هنا ان نشير الى اهمها برؤس موضوعات فقط . فهناك المناقشات التى أثارها الحوار بين فرانك Frank و لاكلو Laclau وكتابات علماء الانثروبولوجيا الفرنسيين عن طبيعة البناء ما قبل الرأسمالى (١) . هناك - من ناحية أخرى - المناقشات التى أثارها كتاب موريس دوب M. Dobb عن التحول من الإقطاع الى الرأسمالية (٢) . وهناك من ناحية ثالثة المناقشات التى أثارها كتابات حمزة علوى H. Aloui عن الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار (٣) . ولقد ذهب المشاركون فى هذه المناقشات مذاهب شتى فى حسمهم للمشكلات النظرية التى أثارها المناقشات . ويفرض علينا ذلك أن نتخذ موقفا من هذه المشكلات النظرية ، ونحن بصدد تكوين رؤية نظرية عن البناء الاجتماعى السياسى لمصر الحديثة .

(*) مدرس بقسم الاجتماع - كلية الآداب جامعة القاهرة .

(ب) اتخذ بعض الباحثين المهتمين بشؤون المجتمع المصرى من المؤرخين وعلماء الاجتماع - بتأثير من هذه المناقشات النظرية او بدونه - مراقف نظرية بشأن هذه المشكلات . وكشفت الآراء التى قدمها هؤلاء عن اختلاف وتضارب فى وجهات النظر ، أملتها فى بعض الاحيان الميول الايديولوجية ، وفى احيان اخرى نوعيه المادة التاريخية المتاحة ، وفى احيان ثالثة مجالات الاهتمام التى يميل الباحث الى التركيز عليها . وفى هذه الظروف لم تساهم الآراء المختلفة فى حل اية مشكلة نظرية بقدر ما ساهمت فى تمييزها . وهنا تظهر الحاجة الى اهمية عرض وجهات النظر المختلفة ومقارنتها ونقدها والتقريب بين ما هو اصيل منها . فذلك هو سبيلنا نحو الالتقاء على كلمة سواء فى مجال العلم .

ولا يستطيع هذا المقال أن يستوعب كل المشكلات النظرية التى تترعا دراسة البناء الاجتماعى لمصر الحديثة فى كل مراحلها التاريخية . ولهذا فانتى سوف أركز الحديث هنا على المشكلة النظرية المتعلقة بدراسة البناء الاجتماعى فى مرحلة ما قبل الرأسمالية (الفترة التى تمتد من الحكم العثمانى وحتى حرب نهاية حكم محمد على حيث بدأ التطور الرأسمالى مرتبطا بالتحول فى شكل ملكية الارض ، واشكل استغلالها ، وانتشار علاقات السوق ، ونمو سوق العمل ، والتكامل التدريجى لمصر مع النسق الرأسمالى العالمى) ، على أن اتناول المشكلات الأخرى فى دراسات مستقلة . وسوف يتقسم الحديث هنا الى قسمين رئيسيين : أعرض فى القسم الأول للمواقف النظرية المختلفة لتى تناولها المهتمون بدراسة المجتمع المصرى بشأن دراسة البناء الاجتماعى فى مرحلة ما قبل الرأسمالية . ثم أحاول فى القسم الثانى أن أستخدم بعض المعطيات التاريخية المتاحة لتقديم وجهة نظر فى دراسة هذا البناء .

أولا : مواقف نظرية فى تفسير البناء ما قبل الرأسمالى لمصر الحديثة :

كتب جون فيربانك John Fairbank يقول « يدرك المؤرخون اليوم ، مثلهم مثل المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ، أن عملهم يمثل ضربا من النشاط الذى يعتبرون هم أنفسهم مشاركين فيه ولهذا فان وجهات نظرهم عما يحدث « بالانجل » تأتينا أولا عبر الحواجز اللونية - التى تصرب احيانا وتخطىء احيانا أخرى - للمادة المتاحة . او عبر المكعبات المنشورية للمصلحة الخاصة ، واختيار المشكلات ونوعيه التفسير الذى يروونه للوقائع » (٤) . لا يصدق قول فيربانك هذا على اى مجتمع آخر مثلها يصنع

على دراسة التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة خاصة في مرحلة ما قبل الرأسمالية . فلدينا العديد من وجهات النظر التى تتأثر بكل العوامل التى أوردها فريمانك . وسوف أعرض فيما يلى لبعض هذه المواقف النظرية سواء لباحثين أفراد أو لمجموعات من الباحثين نتمى كل منها لتيار فكري معين .

١ - داب كثير من الباحثين على وصف الأساس الذى يقوم عليه التكوين ما قبل الرأسمالى للمجتمع المصرى بأنه أساس اقطاعى . فنجد بعض الباحثين يربطون بين نظام الالتزام الذى ساد فى مصر ، وكذلك شكل الانتفاع بالأرض وبين النظام اقطاعى . ولكن هذه الطائفة من الباحثين تؤكد على القول بأن سيطرة الدولة على الأرض وتنظيمها لجمع الضرائب يخلقان نمطا خاصا من الاقطاع أشبه بالقطاع الشرقى الذى تلمع فيه الدولة دورا هاما فى تنظيم عملية الانتفاع بالأرض وجباية الضرائب (٥) . ولقد دعت هذا بعضهم - مثل جبرائيل بير G. Bear - الى تبني وجهة النظر التى منداهها ان البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى قد تشكل من خلال سيطرة الحكومة المركزية على تنظيم أمور الرى والزراعة (٦) ، ودفع بعضهم الآخر - مثل جب Gibb وياون Bown - الى القول بأن المجتمعات الاسلامية قد تشكلت فى عصر ما قبل التحول (أى قبل الاحتكاك بالغرب) حول الاستعباد الشرقى Oriental dispotism فقد انقسم المجتمع الى طبقتين : طبقة لها الحكم المطلق وطبقة محكومين يعيشون فى تجمعات منعزلة ذات طبيعة قروية أو بدوية أو حضرية أو تضم أفراد احد الطوائف الحرفية . ولا يحدث أى اتصال بين الحكام والمحكومين الا من خلال العلاقات الاقتصادية والدينية . وتستخدم الدولة (الطبقة الحاكمة) طوائف من الجنود والموظفين ورجال الدين لتنظيم شئونها والمحافظة على نظامها . ولا بد أن يتسم مجتمع هذا شأنه بالركود والانعزالية ، ولا بد أن تاتى قوى تميزه من الخارج (٧) .

٢ - وفى مقابل هذا يذهب بعض الباحثين الى القول بأن نظام الالتزام وما ارتبط به من نفوذ للمتزمين يمثل نمطا اقطاعيا خالصا ، بالرغم من وجود تأثير ملحوظ للدولة فى تنظيم عملية الالتزام . ومن المدافعين عن هذه الوجهة من النظر محمد أنيس الذى ذهب الى أن المتزمين قد كونوا بالفعل طبقة اقطاعية فى نظام اقطاعى . فقد كونوا طبقة عسكرية ، وكان لهم - مثلما كان للدولة الحق فى تسخير الفلاح ، ولم يكن الفلاح حرا فى ترك أرضه . وهو ان تركها أعيد اليها بالقوة . وكان نظام الانتاج يقوم على الانتاج للاستهلاك وليس للتصدير . وأخيرا فإن الضرائب كانت متنوعة وبعضها يحصلها المتزمون أنفسهم أو مساعدوهم (٨) . وقد عبر عن نفس الفكرة ايليا حريق

ولكن بأسلوب الباحث في علم الاجتماع عندما كتب يقول « يمكن أن نتشابه الظروف الاقتصادية الموجودة في المجتمع الإقطاعي مع تلك الموجودة في نظام الالتزام . . . فالتنظيم السياسي هو الخاصية المميزة للنظام الإقطاعي ، أضف الى ذلك ان القوة الاقتصادية في النظام الإقطاعي لا تنفصل عن اقوة السياسية الى الدرجة التي يمكن معها اعتبارها ظاهرة في حد ذاتها وتصبح الملكية الخاصة في أيدي السادة الإقطاعيين في الوقت الذي يكون فيه اعداؤون مؤجرين أو أمتان في أرضهم . ومع هذا فان السيد الإقطاعي قد يتمتع بسلطة في الوقت الذي لا يكون فيه صاحب ملكية واعي كس بالعكس . » (٩) . ويسمى ايليا حريق هنا الى تأكيد فكرة ان نظام الالتزام يعتبر نمطا اقطاعيا نقيا طالما ان نظام الالتزام يكشف عن الارتباط بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية ، طالما ان التنظيم السياسي هو الذي يشكل الاطار الذي يوجد فيه المجتمع ، وطالما ان الملتزم يمتلك القوة والسلطة بصرف النظر عن ملكيته الفعلية للأرض .

ولكن الحديث عن الإقطاع في مصر لم يكن في كل الأحيان على عذا القدر من الاحكام النظرى . فقد انتقد فتحى عبد الفتاح الباحثين الذين يربطون بين تطور الملكية الخاصة للأرض وبين نمو الرأسمالية من حيث ان الملكية الخاصة توجد في النظام الإقطاعي مثلما توجد في النظام الرأسمالى . ويذهب فتحى عبد الفتاح الى القول بأن علاقات الانتاج المتخلفة قد ظلت قائمة في مصر حتى قرب منتصف القرن العشرين . يدل على وجهة نظره هذه بيانات عن سوء توزيع الملكية وتمتيتها وأشكال الاستغلال بالإيجار خاصة . مؤكدا ان التغيرات التي فرضتها هذه الظروف لم تغير بشكل جوهري في علاقات الانتاج القائمة ، بل انها عممت تخلف هذه العلاقات حينما وسعت من اشكال الإيجار ومن أسلوب الزراعة الصغيرة (١٠) . وبالرغم من ذكر مفهوم الإقطاع في عنوان الفصل الذي أورد فيه عبد الفتاح هذا الكلام ، الا أنه لم يوضح ماذا يقصد بالعلاقات المتخلفة (فكلمة متخلفة قد تعنى أى شكل سابق على شكل متقدم عنه فالرأسمالية تكشف عن علاقات انتاج متخلفة عن العلاقات المرتبطة بالاشتراكية) . واذا افترضنا انه يقصد بها العلاقات الإقطاعية (اعتمادا على عنوان الفصل) فهل هي علاقات خالصة ام أنها اختلطت في استمراريتهما الطويلة (حتى ١٩٥٠) مع علاقات أخرى ؟ يتحدث فتحى عبد الفتاح هنا عن علاقات رأسمالية ظهرت بشكل ثانوى منذ ١٨٥٠ . واذا عرفنا أن ظهور الملكية الخاصة قد بدأ منذ منتصف القرن التاسع عشر ، فان سؤالها يثور هنا : اليس تناقضا ان نعتبر ظهور الملكية الخاصة سياسيا للإقطاع والرأسمالية في آن ؟ واذا كان الإقطاع قد استمر حتى

١٩٥٠ فما مظاهر استمراره ؟ ولماذا عام ١٩٥٠ بالتحديد يمثل بداية لسيطرة الرأسمالية ؟ وأسئلة أخرى كثيرة لم يستطع تحليل فتحى عبد الفتاح المسرع والمفتقد الى الأصالة النظرية ان يجيب عليها .

٢ - وإذا كان فتحى عبد الفتاح قد اتخذ موقفا متطرفا بشأن سيطرة العلاقات القطاعية (المتخلفة) . فان عبد العظيم رمضان قد اتخذ موقفا متطرفا بشأن رفض فكره وجود القطاع أصلا عند التعامل مع البناء الاجتماعى التاريخى للمجتمع المصرى . فقد ذهب الى ان القطاع لم يكن موجودا فى مصر . ويدلل على ذلك بالقول بأن أبرز معالم هذا النظام وهو تقنت المجتمع الى وحدات منفصلة تفصل بينها العوائق الاقتصادية والسياسية وتحول دون قيام انسجام بين العناصر أو نمو الشعور القومى أو قيام دولة موحدة لم توجد فى مصر التى كان الاتصال بين أجزائها من أسهل الامور . فضلا عن ان علاقة الفلاح بالمتزعم لم تكن تتخذ شكلا سياسيا كالعلاقة بين الفن والسيد القطاعى (١١) . ولم يحدد عبد العظيم رمضان أى شكل من أشكال الانتاج كان سائدا فى العلاقات ما قبل الرأسمالية فى مصر . واكتفى بالقول بان البرجوازية المصرية كانت موجودة قبل القرن التاسع عشر « بقرون عديدة ولكنها لم تبرز على المسرح السياسى الا بعد انحلال نظام الإوجاقات العثمانية، وضعف سلطان المماليك كنتيجة للتطاحن المستمر بين البيوت المملوكية فى تلك الفترة » . (١٢) (التأكيد موجود فى الاصل) . ويوحى هذا النص بان العلاقات الرأسمالية لها تاريخ قديم فى البناء الاجتماعى المصرى ، ولكن عبد العظيم رمضان لم يحاول تتبع هذه العلاقات فى « القرون العديدة » التى أشار إليها ، وعلى أى أساس تعتبر العلاقة رأسمالية أم غير رأسمالية ، كما لم يوضح أى نظام انبثقت عنه هذه العلاقات ، أو اذا كان هذا النظام لم يوجد أصلا .

٤ - وإذا كان عبد العظيم رمضان شد رفض فكرة تبلور البناء الاجتماعى حول علاقات القطاع دون أى تكييف نظرى أو حتى اشارات امبيريقية ، فان هناك مجموعة من الباحثين ذهبت نفس المذهب فى رفض فكرة وجود القطاع ولكن مع تأكيد نمط آخر هو القطاع الشرقى أو النمط الآسيوى (١٢) . وأول من دعا الى هذه الفكرة فى مصر هو ابراهيم عامر الذى انتقد المؤرخين الذين وصفوا بعض مراحل التطور فى المجتمع المصرى بأنها اقطاعية . وفى اعتقاده ان هؤلاء المؤرخين اساءوا فهم مفهوم «القطاع» الذى يقوم على الملكية الخاصة للأرض . ومثل هذه الملكية لم تكن موجودة فى

أى فترة من فترات التاريخ المصرى قبل الراسمالى . فقد كانت الدولة هى المالكة الوحيدة للأرض ، بل أنها كانت تستغل مساحات واسعة من الارض استغلالا مباشرا . . ولم يتمتع الملاحون سوى بحق الانتفاع . وفى هذه الحالة قامت الدولة بامتصاص الفائض من خلال الضرائب والسخرة . وكانت لدولة التى تسيطر على الأرض تقدم اقطاعات من الارض لبعض الأفراد نظير خدماتهم المدنية ، والعسكرية ، والدينية (١٤) . وبناء على هذه الحقائق وحقائق أخرى مرتبطة بها كنظام الري المركزى وضعف قوة القادة المحليين فى مقابل قوة السلطة المركزية ، دافع ابراهيم عامر عن الراى انذى مفاده أنه بالرغم من وجود اوجه شبه بين النظام ما قبل الراسمالى فى مصر ونظيره فى أوروبا إلا ان غياب الملكية الفردية للأرض وطبيعة العلاقات السياسية ووجود نظام معقد لجميع الضرائب تجعل النظام ما قبل الراسمالى فى مصر أبعد ما يكون عن النظام الاقطاعى . أنه اقرب الى النظام الاقطاعى الشرقى أو النظام الاقطاعى الآسيوى الذى أكد ماركس وجوده فى مجتمعات الشرق (١٥) . ويذهب ابراهيم عامر الى أن الاجراءات التى أدخلها محمد على والتغيرات التى حدثت فى حدوده قد كانت بمثابة مرحلة من ازدواجية التطور بدأت تشتمل داخله عناصر النمط الآسيوى وتتولد داخله عناصر نظام رأسمالى قائم على اقتصاد السوق ومنتجه نحو تحقيق الملكية الفردية للأرض (١٦) .

ولقد تطور راى ابراهيم عامر فى بعض الاعمال الأخرى أهمها أعمال أنور عبد الملك الذى تبنى راى ابراهيم عامر ووصف النظام ما قبل الراسمالى فى مصر بأنه يقوم على الاقطاع الشرقى الذى يختلف عن نظيره الأورسى فى ملكية الدولة للأرض ، كما وافق على رأيه بشأن المرحلة الانتقالية لحكم محمد على . ولكنه أكد بصورة لم يتطرق إليها ابراهيم عامر على خصوصية البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى ، وانطلق هنا أيضا من فكرة مركزية السلطة وهيمنة الدولة المستمرة (١٧) . وهنا اعتبر أنور عبد الملك المركزية بمثابة الخاصية الجوهرية أو النواة التى يتركز حولها البناء الاجتماعى ، فهى التى تحدد شكل الانتاج والاستغلال ، وهى التى تشكل العلاقات الاجتماعية ونمط إعادة انتاج البناء الاجتماعى .

ومن ناحية أخرى يميل بعض الباحثين الى استخدام مفهوم نمط الانتاج الآسيوى ليعبر عن نفس ما عبر عنه مفهوم الاقطاع الشرقى عند عبد الملك وعامر . وقد ظهر هذا الميل فى سلسلة من المقالات كتبها أحمد صادق سعد بمجلة الطليعة فى أعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ . وتركزت

افتكاره النظرية في المقال الاول حيث رمض مفهوم فوتفوجل عن « الاستبداد الشرقى » لأن فوتفوجل يركز على الأشكال النفسية من الاستبداد ويستنتجها من العوامل الجغرافية والبيئية استنتاجا آليا (١٨) . ثم يرفض فكرة الانتطاع كما طبقت في مصر طالما أن الأرض قد ظلت مملوكة ملكية مطلقة للدولة طوال فترات طويلة من التاريخ المصرى ؛ وطالما أن الامر أو الحاكم كان يتناض مرتبا من الحكومة كموظف عام (١٩) . وفى مقابل هذا يحاول سعد أن يؤصل مفهوم نمط الانتاج الآسيوى كما صاغه كارل ماركس فيشير الى أن المجتمع 'آسيوى' لابد وأن يجتمع فيه أمران : (أ) جهاز دولة يعبر عن وجود طبقه مستقلة (بكسر الفين) من جهة ، (ب) ومشتركات (مشاعيات) فلاحية تعكس المستوى المنخفض للقوى الانتاجية من جهة أخرى . وتنطى الطبقة المستقلة فائض عمل انفلاحين في شكل ضرائب أو ريع عقارى ، ويتولى زعيم القرية توزيع اعبائها على كل أسرة من الأسر المنتمية اليه . وتصرف الدولة جزءا من سائض العمل على الأعمال العامة ، وآخر على امتيازات الملك والموظفين ، وثالثا على تنمية المدن والنجارة الخارجية لتوفر احتياجات الطبقة الحاكمة ، ورابعا على الجيش والمرتقة أو العبيد الاجانب المجندين الذين يصبحون ذوى سلطة ومركز اجتماعى (٢٠) . ويميز سعد بين صورتين من صور النظام الآسيوى : (أ) النمط الآسيوى كظاهرة مرحلية عابرة ، وتوجد هذه الصورة عندما لا يصمد النمط أمام نمو الملكية الفردية التى تساهم في تحويله الى نمط آخر ، (ب) النمط الآسيوى كظاهرة مستقلة وتوجد هذه الصورة عندما يستمر النمط الآسيوى في الوجود حتى وان طرات بعض التغيرات على النظام السياسى . ولا تتغير هذه الصورة في اتجاه تقدمى الا اذا تهيأ من الظروف ما يؤدي الى تغيره (٢١) .

(مثل نمو حقوق الملكية أو غزو خارجى يغير البناء برمته) . وبعد تقديم هذا الاطار يقرر « ان التاريخ المصرى يقدم لنا مثالا من أنقى الامثلة للنمط الآسيوى . وليس جديدا ان نلاحظ قيام دولة مركزية في بلادنا منذ الدولة الفرعونية القديمة ، وان تتولى هذه الدولة مهام اقتصادية كثيرة وخاصة فيما يتعلق بالرى . ولكننا نود أن يؤكد وجود الجانب الآخر من الصورة أيضا ، وهو استمرار قيام المشترك الريفى مدة طويلة جدا امتدت حتى ١٨٥٠ بالنسبة للصعيد ، وبقاء الأرض ملكا للدولة حتى صدور قانون المقابلة » (٢٢) . ويعنى هذا أن التاريخ ما قبل الرأسمالى لمصر قد شاهد امتداد التكوين الاجتماعى الذى يلتف حول النمط الآسيوى الذى يعد نمطا مستقرا ومسيطرا في المجتمع المصرى منذ عهوده الاولى . كما بوحي النص بأن العامل الرئيسى وراء تحلل هذا التكوين هو الملكية الخاصة للأرض ، وان

كان سعد لم يوضح ما اذا كان التحول القانونى فى الملكية هو العايل الحاسم ام ان هذا التحول القانونى جاء نتيجة نمو قوى اجتماعية واقتصادية فى المجتمع . كما لم يوضح اى شكل من اشكال الانتاج تحول اليه النمط الآسيوى : هل تحول الى نمط اقطاعى ام انه تحول مباشرة الى النمط الرأسمالى . فالمقالات التى نشرها تعالج فترات مبكرة من التاريخ المصرى ، ولم تتح لنا فرصة للاطلاع على أية منشورات أخرى له تعالج الفترة تبيل ١٨٥٠ لى يتسنى معرفة موقفه بالتحديد .

٥ - وأخرا فقد ظهر فى العشر سنوات الماضية اهتمام بتحليل البناء الاجتماعى للمجتمعات العربية - فى اطار العالم الثالث - من خلال اثراث النظرى المرتبط بفكرة المركزية الاوربية . وقد أولى الباحثون المهتمون بالمجتمع المصرى ممن ينتون الى هذا التراث اهتماما بتكوينه قبل الرأسمالى . فقد ذهب سمر أمين الى القول بأن النمط الاقطاعى لم يكن نمطا مسيطرا على الاطلاق فى التكوينات قبل الرأسمالية بل كان هامشيا يعيش على هامش نمط الانتاج الخراجى tributary وهو النمط السائد فى معظم التكوينات قبل الرأسمالية (٢٢) . وبناء على ذلك انكر سمر أمين سيطرة النمط الاقطاعى فى أى فترة من تاريخ الوطن العربى ككل وأكد على سيطرة النمط الخراجى - وهو يحمل بعض خصائص النمط الآسيوى (٢٤) - مرتبطا بالعلاقات التجارية والتجارة بعيدة المدى . وفى هذه الحالة فان الانتفاع لا يظهر الا فى فترات قصيرة هى الفترات التى تنقلص فيها التجارة بعيدة المدى ، التى ارتبطت فى الوطن العربى بالفزو الاستعمارى . وفى هذه الحالة يتميز النمط الاقطاعى بعدم الاستقرار ، والاعتماد فى وجوده على السلطة المركزية . وهذا هو السبب فى الارتباط الوثيق بين منح الاتطاعات والخدمات الاقطاعية ، وغياب مبدأ وراثه الارض الذى يميز النمط الاقطاعى ، وان كان ظهور الانتفاع بشكل مرحلى يؤدى الى ضعف السلطة المركزية وهو امر يصاحب ظهور مبدأ الوراثة ايضا (٢٥) . ولكنه يستثنى مصر من هذه القاعدة ، فالتكوين الاجتماعى قبل الرأسمالى بها يقوم على نمط خراجى فلاحى يرتبط بسيطرة الحكومة المركزية ، وعندما تطور هذا النمط الخراجى الى شكل من اشكال الانتفاع ، ظلت الحكومة المركزية قوية ، وظل الفائض يستخلص عن طريق الدولة (٢٦) . وهنا يخرج سمر أمين الانتفاع من دائرة تحليل البناء قبل الرأسمالى فى مصر ، فوجوده يعتبر وجودا هامشيا الى حد بعيد .

وقد تبنى محمود عوده وجهة نظر سمير أمين ، ولكنه أخرج منها أى حديث عن الإقطاع . فتأكد أن النمط الآسيوى الذى ينهض على الملكية المشاعية للأرض تحت قناع ملكية اسمية للدولة كان أساس التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى حتى منتصف القرن التاسع عشر . وبالرغم من أن عودة قد أشار الى الملتزمين قبل محمد على بأنهم شبه اقطاعيين ، الا أنه أكد أن التنظيم الإدارى الذى كان يعمل فيه الملتزمون ومساعدوهم كان تنظيما خراجيا مهمته جمع الضرائب والقروض المختلفة (٢٧) . واستمر التنظيم الخراجى للمجتمع — برغم اختفاء نظام الالتزام — حتى منتصف القرن التاسع عشر « وذلك من خلال استمرار نفس التنظيم الاجتماعى لاستنزاف فائض الانتاج الزراعى وفائض العمل الزراعى واستهلاكه ، اعنى الضرائب والسخرة بالإضافة الى الملكية المشتركة للجماعة القروية التى نخفى وراء قناع الملكية الاسمية للدولة » (٢٨) . ويذهب عودة الى أبعد من هذا عندنا يقرر أن التغيرات الرأسمالية أو حتى لأستراكية ، لم تلغ هذا التنظيم الا فى صورته الشكلية . فما يزال الفائض ينتج ويستملك بشكل قبل رأسمالى ، ولم تؤثر الاشكال الرأسمالية الا على شكل تداوله فقط . وهذا موضوع آخر لامجال للحديث عنه هنا .

ويميل بعض الباحثين الذين ينتمون لهذا التيار الى الانطلاق من تفرقة عمانويل والشين Wallerstein بين نمطين من النظام العالمى : النظام الإمبراطورى العالمى ، والنظام الرأسمالى العالمى (٢٩) . ولقد وجدت النظم الإمبراطورية قبل ظهور النظام الرأسمالى العالمى حيث تم ادماجها داخله تدريجيا فأصابها التحلل وأصبحت ذات مركز نابع لهذا النظام . وفى هذه الحالة فان تحليل البناء ما قبل الرأسمالى يتم من خلال ربط البناء الداخلى لى مجتمع بالنسق الإمبراطورى التابع له ان وجد ، ومن خلال دراسة الدور الذى يلعبه المجتمع فى تدعيم النظام الإمبراطورى والمحافظة عليه . على أن يتم تحليل بنائه الرأسمالى بنفس الطريقة ولكن فى ضوء العلاقة الجديدة التى نشأت مع النظام الرأسمالى العالمى . وهذا ما فعله الآن ريتشاردس Richards فى مقاله الممتاز عن « التراكم البدائى فى مصر » (٣٠) . فقد ظل البناء الرأسمالى فى مصر فى ضوء دورها الاقتصادى داخل الإمبراطورية العثمانية . ولم يشر ريتشاردس الى أى نمط إنتاجى ، وإنما اكتفى بالربط بين النظم التى ميزت التكوين ما قبل الرأسمالى فى مصر (نظام الالتزام — فقدان الفلاحين السيطرة على الأرض — النظام الإدارى — نظام

الرى) وبين دور مصر داخل النسق الإمبراطورى . وكان البناء الإجماعى يتشكل من خلال هذا الدور ، بحيث يتحكم النسق الإمبراطورى فى إعادة إنتاج المجتمع على النحو الذى يضمن استمرار الإمبراطورية كوحدة سياسية . ولكن يظهر هنا سؤال على نمدر من الأهمية : ما هى نوعية التكوين الإجماعى داخل النسق الإمبراطورى إذا كان لا يمكن تحليله الا كوحدة سياسية واحدة ؟

أجاب على هذا السؤال باحث آخر قبل عام من نشر مقال ريتشاردس المشار اليه هنا . وفى دراسة بعنوان « تحلل نمط الإنتاج الآسيوى » أكد كايدر Keyder سيطرة التنظيم الآسيوى داخل الإمبراطورية العثمانية حيث ظهرت أهمية الجوانب السياسية على الجوانب الاقتصادية ، وحيث كان إنتاج الفائض واستملاكه يتم من خلال رقابة الدولة (٢١) . ولكن هذا التنظيم الآسيوى لم يستمر فى كل مرحلة ما قبل الرأسمالية ، فقد أدت تناقضات هذا النمط الى مزيد من القوة والنفوذ للممثلين المحليين للسلطة المركزية ، الأمر الذى ترتب عليه ضعف هذه السلطة وظهور عملية تحول الى النمط الإقطاعى feudalization وذلك قبل أن يتكامل نهائيا مع النظام الرأسمالى العالمى .

هذه تقريبا مجموعة المواقف النظرية التى اتخذها الباحثون بشأن البناء ما قبل الرأسمالى للمجتمع المصرى . وهى مواقف تبدو متناقضة الى حد كبير الأمر الذى يؤكد ضرورة طرح القضية التى نحن بصدها . وسوف أحاول فيما يلى أن اعلق على هذه الآراء تعليقا عاما طارحا وجهة نظرى التى تستفيد من بعض هذه الآراء .

ثانيا : مناقشة ووجهة نظر :

تشر المواقف النظرية السابقة بعض الملاحظات أوردها فيما يلى :

١ - ان بعض هذه الآراء يحتاج الى مزيد من الايضاح النظرى والتحديد والى مزيد من التدعيم بشواهد تاريخية . من ذلك رأى فتوحى عبد الفتاح حول سيطرة علاقات الإقطاع حتى منتصف القرن العشرين ، ورأى عبد العظيم رمضان حول عدم وجود الإقطاع أصلا فى التكوين الإجماعى للمجتمع المصرى . .

٢ - ان بعض هذه الآراء ينطلق من رؤية مثالية للتاريخ كراى بير



وبولياك وجيب وياون وايليا حريق . فهي آراء لا تفترض تحول الاقطاع أو الاقطاع الشرقى الى تكوين رأسمالى ، انها تفترض وجود بناء اجتماعى تلبدي يتشكل حول علاقات اقطاعية تقوم على الاوتوقراطية ، وهو بناء لا يتحول الا اذا اتصل بمصدر الثقافة الحديثة ، اعنى الثقافة الغربية .

٢ - برغم الاختلافات الطفيفة بين مجموعة الآراء هذه الا أنها تنقسم بين راي يؤكد وجود الاقطاع وآخر يؤكد وجود النمط الآسيوى أو انخارجى . ويعنى ذلك أن المعطيات التاريخية يمكن استخدامها لتفضيد وجود أى من هذه الانباط ، وهو مؤشر يمكن أن نستخلص منه أن أى وجهة نظر تؤكد على وجود شكل واحد من أشكال الانتاج فى التكوين ما قبل الرأسمالى للمجتمع المصرى تعتبر وجهة نظر قاصرة .

٤ - ويبدو أن السبب فى ذلك هو الخطأ الذى اثاره فهم ملكية الارض أو مشاعيتها أو ملكية الدولة لها . فقد رفض البعض فكرة وجود الاقطاع بناء على غياب الملكية الفردية ، وادّعى البعض عن الاقطاع ولكنهم يحتفلوا على عدم وجود ملكية فردية فى النمط الشائع من الاقطاع . وانقسم الذين رفضوا فكرة الاقطاع الى قسمين : قسم يدافع عن ملكية الدولة ، وآخر يدافع عن مشاعية الارض . وسبب الخلاف هنا يرجع الى أن معظم الباحثين قد فهموا الملكية - سواء كانت ملكية افراد أو ملكية دولة - بالمضى القانونى . وقد يزول قدر من هذا الخلاف اذا فجمنا الملكية بمعنى السيطرة على الارض وتوريثها تحت أى شكل من الأشكال . وفى هذه الحالة تصبح الدولة مالكة للارض اذا تملك السيطرة عليها ، ويصبح الافراد مالكين لها اذا فتدت الدولة سيطرتها عليها وعلى توزيع الانتفاع بها حتى وان كانت نملكها ملكية اسمية . ففى الوقت الذى تقوى فيه شوكة الامراء المحيطين - من أماليك أو المنتزمين مثلا - فانهم يصبحون أصحاب السيطرة الحقيقية على الارض . وهنا يفقد مبدأ الوراثة معناه ، طالما ان الارض التى سيطر عليها ملتزم أو امر سوف تذهب الى ملتزم أو امر آخر . أما عندما يفقد هؤلاء الامراء قوتهم الفعلية نتيجة لتفسيرات سياسية فى النسق ، فان الدولة تصبح هى المسيطرة على الارض ، كما حدث فى فترة حكم محمد على . هذا عن ملكية الارض ، أما عن مشاعيتها فامرها مشكوك فيه الى حد كبير . فلكى نثبت فكرة المشاعية فاننا لابد أن نثبت ان الفلاحين كانوا يتمتعون بحقوق متساوية فى الانتفاع بالارض ، وأن

نُتبت عدم وجود امتيازات لبعض أقباء الفلاحين في عملية استغلالهم للأرض (حق استخدام السخرة ، الإعفاء من الضرائب ، الحصول على ابعاديات) ، كما لا بد أن نُتبت انتمالية المشاعيات (كان الملتزم يحصل على جزء من قرية ، وجزء من قرية أخرى ، وثالث من قرية ثالثة وهكذا) . وربما تكون هذه الحدود المفروضة على فكرة وجود المشاعيات هي التي دفعت سمر أمين الى اشتقاق مفهوم نمط الانتاج الخراجي الذي لا يركز على فكرة المشاعية ، بل يركز على انقسام المجتمع الى طبقتين على أن تمثل الدولة الطبقة المستتلة للفائض في شكل خراج .

هـ - ويبدو ان احد اوجه القصور الاساسية في الكثير من المواقف السابقة هو اصرار كل منها على الدئاع عن وجود شكل انتاجي معين دون ادراك الحقيقة التي مؤداها أن البناء ما قبل الراسمالي هو تكوين اجتماعي - اقتصادي وليس مجرد شكل من أشكال الانتاج . وكما أكد سمر أمين فان أي تكوين اجتماعي لم يعرف شكلا واحدا من أشكال الانتاج ، وانما عرف اشكالا متعددة احداها مسيطر والاخرى تتفصل معه بشكل اواخر . ويؤكد أمين هنا ان دراسة التكوين الاجتماعي قبل الراسمالي يجب أن تتجه نحو كشف النمط المسيطر والانماط الهامشية (٢٢) . (وهذا ما فعله عندما اعتبر النمط الخراجي نمطا مسيطرا في علاقات ما قبل الراسمالية) .

وهنا تأتي نقطة الخلاف مع سمر أمين . فالحديث عن نمط مسيطر في التكوينات قبل الراسمالية قد يكون اكتشافا سعبا من الناحية الامبريقية . ذلك ان انتاج الفائض أو تداوله في التكوين الاجتماعي لمصر في مرحلة ما قبل الراسمالية قد يكشف عن تجاوز لنمطين أو أكثر . واذا سيطر احدهما على الآخر ، فان هذه السيطرة لا تستمر ازلا في التكوين ما قبل الراسمالي ، وانما يعرف الفسق شكلا من أشكال تبادل السيطرة بين الانماط قبل الراسمالية وفقا لظروف إعادة انتاج التكوين قبل الراسمالي . وبناء على ذلك فلا يمكن اكتشاف نمط مسيطر في التكوين قبل الراسمالي برمته في المجتمع المصري ، بل نجد ان السيطرة تختلف باختلاف الفترة التاريخية التي تتحكم فيها عوامل معينة . ولا يعني التحول من نمط الى آخر تحول التكوين الاجتماعي برمته ، ذلك ان السمات العامة لهذا التكوين تظل كما هي . وبناء عليه ، فان دراسة البناء الاجتماعي لمصر في مرحلة ما قبل الراسمالية لا بد أن تبدأ من تحديد السمات العامة للتكوين الاجتماعي على أن تحدد بعد ذلك نبايفاته الداخلية من خلال تحديد الانماط الانتاجية السائدة ونترات هامشيتها أو سيطرتها والسوامل الفاعلة في ذلك .

إذا حاولنا أن نحدد الخصائص العامة للتكوين الاجتماعي قبل الرأسمالي في مصر نجدها تنحصر فيما يلي :

أ - تشكل البناء الاجتماعي قبل الرأسمالي حول تكوين زراعى (فلاحى) اتسم استغلال الارض فيه بانتاج قيم استعمالية Use Values (الإنتاج الاستهلاك وليس للتصدير أو التبادل) ، تحول جزء منها الى قيم تبادلية مع ضم مصر الى الامبراطورية العثمانية حيث كانت مصر تصدر القمح والعدس والذرة والارز الى الاناضول وسوريا والحجاز (٢٢) .

ب - لم تتطور الصناعة والتجارة الا بالقدر الذى يساهم في اعادة انتاج هذا التكوين الزراعى قبل الرأسمالي . فقد اقتصرت الصناعة على الصناعات البدائية للنسيج والاعذية . كما تدهورت احوال التجارة واقتصرت على التبادل السلمى البسيط فى الداخل ، وتصدير بعض المحاصيل الزراعية وبعض مصنوعات النسيج الى اجزاء من الامبراطورية العثمانية . وان كانت التجارة على تدهورها قد اثرت نشأة طبقة من الناس لها علاقات قرابية وثيقة بالطبقة المسيطرة (٢٤) .

ج - سيطرة العلاقات القرابية وبروز دورها فى اعادة انتاج (استمرارية) الطبقة المسيطرة ، والوحدات المنتجة فى الريف والحضر على حد سواء . فعلى مستوى الطبقة المسيطرة تشير معظم الكتابات التاريخية الى سيطرة اقلية عرقية من المالك والأتراك ، يتم لها توارث النفوذ المرتبط بالسيطرة على الارض والادارة والجيش (وتعيش فى معزل عن اهل مصر بل وتكن لهم الازدراء . ولقد تخلص محمد على من نفوذ المالك ، ولكنه خلق مصادر اخرى للنفوذ للأتراك والالبانيين ، ولم يتح للمصريين المشاركة فى الادارة والجيش الا مع التطور الرأسمالى الذى بدأ فى فترة ما من حكم محمد على ايضا . ولكن هذه الطبقة المسيطرة لم تقتصر على الطبقة الارستقراطية فقط ، وانما ضمت فئات وسطى من الملتزمين والموظفين والجنود وعلماء الازهر . ولقد كانت هذه الفئات هى اداة الطبقة الارستقراطية فى تنفيذ هيئتها وسيطرتها . وكان الانفراد الذين يكونوا هذه الفئات يرتبطون بالطبقة الارستقراطية بروابط قرابية تقوم على الدم والمصاهرة . ومن ناحية اخرى فقد ساهمت القرابة فى استمرارية الوحدات المنتجة فى الريف والمدينة . فقد عمق الفلاحون الروابط القرابية فيما بينهم بشكل يضمن لهم تحمل مشقة العمل الزراعى بأساليب بدائية ، والايفاء بمطالبات الطبقة المسيطرة التى كانت تعتبر القرية مسئولة مسئولية جماعية عنها (السخرة والضرائب) . وقد تجلى هذا التعميق للروابط القرابية فى اشكال الزواج

الداخلي (من داخل العائلة أو من داخل القرية) ، والمشاركة الجماعية في طقوسه ، وكذلك المشاركة الجماعية في الطقوس الدينية والشعبية كالمرالد والأعياد وغيرها . أما في المدينة فقد انتظمت الصناعة والتجارة في طوائف حرفية مغلقة يتم توارثها داخل الجماعات المندمجة فيها . وكان لكل طائفة طقوسها الخاصة ونظامها الداخلي الخاص الذي يضمن استمراريتها على هذا النحو (٢٥) .

في إطار هذا التكوين الاجتماعي العام ظهرت مجموعة من أشكال الإنتاج تختلف فيما بينها باختلاف أسلوب استنراف الفائض والجماعات التي تستولكه، ولكن اختلافها هذا لا يمس جوهر التنظيم قبل الرأسمالي الذي حددنا عناءه فيما سبق . ويتم التحول من نمط لآخر وفقا للظروف التي نملئها ضرورة إعادة إنتاج (استمرارية) التكوين قبل الرأسمالي . ولا يتم التحول من نمط الى آخر بشكل تقدمي بحيث يلغى النمط القادم النمط الأخر ، وإنما قد يعاود النمط في الظهور مرة أخرى وفقا لظروف استمرارية البناء قبل الرأسمالي . وفي حالة ظهور نمط وسيطرته لا يقضي نهائيا على النمط الذي كان يسيطر في الفترة السابقة وإنما يحوله فقط الى موقف هامشي . ولقد حدث ذلك على النحو الذي نحدد خطوطه العامة فيما يلي :

عندما أشار ماكس فيبر Max Weber الى ما أطلق عليه أقطاع المتشعبين « Feudalism of benefices — وهو نمط أقطاعي يختلف عن النمط الذي ساد في أوروبا يمنع فيه زعيم ذو سلطة أبوية Patrimonial Chet أقطاعيات من الأرض لاتراد معينين (المحاربين — الامراء — الخدم) نظير خدمات يقدمونها للدولة — عندما تحدث فيبر عن هذا النمط ضرب مثلا من مصر الملوكية (٢٦) وتشير البيانات التاريخية الى وجود هذا النمط بالفعل في العصر الملوكي حيث قسمت الاراضي « الى أربعة وعشرين قراطا ، اختص السلطان نفسه بأربعة ترايط والامراء بعشرة والاجناد بالعشرة المتبقية (٢٧) . وقد ادى ذلك الى سيطرة الامراء المماليك وجنودهم سيطرة مطلية على الارض نظير خدماتهم كحاربين أو كحفاظلين على استتباب الامن ، هذا بالرغم من عدم وجود أي حثرق لهم بشأن توريثها . وعندما احتل العثمانيون مصر كانت حاجتهم ماسة الى عائد نقدي من ارض مصر ، فهيا احتلالهم لمصر ، ظروفا لاعادة إنتاج التكوين ما قبل الرأسمالي بشكل يضمن لهم مزيدا من الفائض . وفي هذه الحالة لابد من احداث تغيير ادى ان يصبح النمط المسيطر صورة من صور النمط الخراجي . فقد فسر في شكل انتزاع الفائض وفي شكل استملاكه . وقد حدث هذا التغيير الذي

العثمانيون الإقطاعيات المملوكية الى ملكه الباب العالي (٢٨) . غير أنهم لم يدخلوا الى مصر نظامهم الإقطاعي الذي يشبه الى حد كبير الإقطاع المملوكي ، بل أنهم ابقوا على نظام الالتزام الذي كان قد بدأ يتطور في نهاية العصر المملوكي (٢٩) . ولم يكن الملتزمون يشكلون طبقة اقطاعية بالمعنى الذي عرف في عصر المماليك ، ربما يكونوا قد تمتعوا بسيطرة مشابهة لسيطرة هذه الطبقة في نهاية العصر المملوكي . اما في بدايات الحكم العثماني عقدت تقاض نفوذهم الى حد كبير ، وأصبح للسلطة المركزية قدر كبير من التأثير والنفوذ ، وبدأت تحصل على معظم الفائض في شكل ضرائب واثياء عينية كانت أحيانا تنهب نهبا من الريف . وكان الملتزم ومساعدوه يحصلون على نصيب بسيط من هذه الاموال والاشياء ، فضلا عن اعطاء الحق لكل ملتزم في الانتفاع بمساحه صغيرة من الارض يقال لها الاثر (٤٠) . والدليل على أن الملتزمين لم يصلوا الى مرتبة الطبقة اقطاعية في اثناء قوة الامبراطورية العثمانية أن الملتزم كان يقع في بعض الاحيان غريسة في يد السلطة مظه مثل الفلاح تماما ، فاذا كان الفلاح يحرم من حق الانتفاع بالارض عندما يعجز عن أداء الضريبة ، فان الملتزم كان يحرم من اراضى التزامه عندما يعجز عن الايفاء بمطالبات الطبقة المسيطرة من العائد النقدي (٤١) . كما يحدثنا المؤرخون ايضا عن موافق كانت الحكومة المركزية نقف فيها بجوار الفلاحين ضد الملتزمين (٤٢) . هذا فضلا عن أن الملتزمين — وبعضهم من النساء — لم يسكنوا في اراضى التزامهم ، بل كانوا يقيمون في المدينة — العاصمة في معظم الحالات — ومن ثم فلم تنشأ أى علاقة اقطاعية مباشرة بين الفلاحين وبين الملتزمين .

غير أن هذه السيطرة لنمط الانتاج الخراجي لم تستمر الا في القرن الاول من الحكم العثماني . فقد حدث أن فشلت الحامية العسكرية في حماية الارض ضد سيطرة المهنيك والبدو (٤٣) . وفي مقابل ذلك نجح هؤلاء في اكتساب قدر من السيطرة يضمن لهم استملاك جزءا كبيرا من الفائض وقد أدت هذه الظروف الى ان يتحول النمط الخراجي الى نمط هامشي ، وان يظهر من جديد شكل من أشكال « اقطاع المتفعين » . وقد ارتبط هذا الظهور لامراء المماليك والبدو من الملتزمين وغيرهم باضمحلال الامبراطورية العثمانية ، وعجزها عن اهتمتها على اجزائها . وفي هذه الظروف لابد ان يظهر ميكانيزم جديد ليكسب التنظيم قبل الرأسمالي — والذي لم يحدث داخله أى شكل من تطور قوى الانتاج وعلاقاته — استمرارية . وفي وجود هذه الطبقة اقطاعية القديمة ، وفي وجود سعيها الحثيث نحو الحصول على نصيب الاسد من فائض الانتاج الزراعى ، فان التنظيم قبل الرأسمالي للانتاج سوف يميل الى اعادة انتاج

نفسه من خلال سيطرة شكل من اشكال الاقطاع . وقد تجلت هذه السيطرة في قوة شوكة الملتزمين وتوريثهم الارض لابنائهم أو توزيع نفوذ الالتزام على اقاربهم ، وتسخيرهم للفلاحين في وساياهم ، وفرضهم لضرائب أخرى غير ضريبة « المرى » التي تحصلها الدولة من خلالهم . ولقد انرسز التكويس الاجتماعى قبل الراسمالى شكلين من اشكال السيطرة على الارض مكنسا الملتزمين والمماليك من تحقيق سيطرة فعلية على الارض (٤٤) .

الاول : يتصل باراضى الوقف (رزق الاحباسية) وهى الاراضى التى كانت توهب للمؤسسات الدينية أو لافراد ذوى مكانة روحية . والوقف نظام تقديم يرجع الى العصر المملوكى ، ولكنه استخدم هنا كوسيلة للسيطرة على الارض ونوريثها مع اغنائها من الضرائب .

الثانى : يتصل بالوسايا وهى اقطاعات من الارض كانت الدولة تمنحها للملتزم أو للامير المملوكى أو لزعماء البدو أو الذين يقدمون خدمات للدولة بحيث يقوم المنفع بزراعتها بنفسه . وقد اعناد هؤلاء ائنتفعون على تسخير الفلاحين للعمل بهذه الوسايا .

بهكذا أدت الظروف الاجتماعية الاقتصادية التى سادت في مصر قبل تولى محمد على السلطة الى أن يصبح النمط الخراجى نمطا هامشيا ينحصر في تلقى السلطة المركزية لجزء من فائض الانتاج الزراعى ، وأصبح انمط الاقطاعى — فشكله الخاص — نمطا مسيطرا ترك للملتزمين حرية التصرف في الارض واحتكار التزامها ، وفرض ضرائب أخرى على الفلاحين ، واستخدام فائض العمل في شكل سخرة داخل الاقطاعات التى منحت لهم .

ولكن مع تولى محمد على لم يكن لهذا النمط الاقطاعى أن يستمر ، فهو يريد مزيدا من العائد لتمويل مشروعاته وللانفاق على الجيش . ولهذا فان نظامه قد هيا الظروف لظهور النمط الخراجى من جديد ، وانحسار الاقطاع الى نمط هامشى الى حد بعيد . وقد انحصرت هذه الظروف في مجموعة الاجراءات التى اتخذها محمد على لتنظيم لانتاج عام ١٨١١ ، حيث بدأ محمد على في القضاء تدريجيا على فئة الملتزمين . فبدأ بفرض ضرائب على اراضى الروسايا وارضى الوقف ، والمسموح (الاراضى التى كانت تمنح لمشايخ الترى مضافة من الضرائب) ، وما أن جاء عام ١٨١٤ حتى صادر محمد على كل اراضى الالتزام . وخلال هذه الفترة كان قد أجرى مسحا للاراضى ، وصنفتها ونظم عملية جمع الضرائب من خلال موظفين . ونظم محمد على « الرزنامة »

أو وزارة المالية بلغنا الحديثة ، وعين لها مشرفا أسماه « كاتب الذمة » (٤٥) .
 ودت لئى يضمن وصول أكبر قدر من العائد النقدى الى خزائنة الدولة .
 وهكذا ظهر النمط الخراجى من جديد حيث أصبحت العلاقة مباشرة بين الفلاح
 والدولة ممثلة فى موظفيها ، وممثلها المحليين . ولكن نظام محمد على أنرز
 نمطا جديدا فى التنظيم الاجتماعى للمجتمع المصرى يتناسب مع ما اطلق عليه
 كارل بولانى Karl Polanyi نظام إعادة التوزيع redistribution
 System . فقد اتجه محمد على نحو توليد مزيد من العائض عن طريق احتكار
 المحاصيل الزراعية . فقد الزم الفلاحين بتسليم المحاصيل الى الحكومة نظير
 اجر منخفض . على أن يدفعوا نفقات نقل محاصيلهم الى السومعة المركزية .
 ثم يقوم موظفوا البائسا ببيع هذه المحاصيل - التى لم تصدر - مرة أخرى
 الى الفلاحين بسعر مرتفع (٤٦) . وهكذا تضاعف النمط الخراجى مع نظام
 إعادة التوزيع على استمرارية البناء قبل الرأسمالى بشكل يضمن للحاكم
 السواح كليات كبيرة من الفائض .

ولكن الاجراءات التى اتخذها محمد على نفسه من تنمية لعلاقات مصر
 بالسوق الخارجية ، ومن منح اقطاعات من الأرض بأشكال متعددة لمساعدته
 وموظفيه وجنوده ، ومن تطوير لقوى الانتاج قد تضاعفت مع بعض الظروف
 الخارجية (التغفل الرأسمالى فى الامبراطورية العثمانية - رجل أوربا
 المريض فى ذلك الوقت - وضم أجزاءها الى شبكة العلاقات
 التجارية الرأسمالية) على أن يتوقف التكوين قبل الرأسمالى عن انتاج نفسه،
 وأن يتحول النسق برمته الى نسق رأسمالى . وان كانت بعض ملامح التنظيم
 الاجتماعى قبل الرأسمالى قد استمرت لفترات طويلة بعد ذلك .

المراجع والهوامش

١ - انظر حول هذه المناقشات :

- A. G. Frank, **Capitalism and underdevelopment in Latin America**, New York, 1967.
- Ernesto Laclau, "Feudalism and Capitalism in Latin America", **New Left Review**, May and June, 1971.
- C. Meillassoux, "From Reproduction to Production" A Marxist Approach to Economic Anthropology" **Economy and Society**, Vol. 1. No. 1, 1972.

٢ - انظر حول هذه المناقشات :

- M. Dobb, **Studies in the Development of Capitalism**, Routledge and Kegan Paul, London, 1963.
- Paul Sweezy et al, **The Transition From Feudalism to Capitalism**, NLB, London, 1976.

٣ - انظر حول هذه المناقشات :

- H. Alavi, "The State in Post-Colonial Societies : Pakistan and Bangladesh", **New Left Review**, No. 74. 1972.
- J. Saul, "The State in Post-Colonial Societies : Tanzania", **Socialist Register**, 1974.
- W. Ziemann and M. Lanzendorfer, "The State in Peripheral Societies", **Socialist Register**, 1977.

٤ - انظر :

- J. K. Fairbank, **Trade and Diplomacy on the China Coast**. Quoted in Frank, **World Accumulation 1492 - 1789**, The Macmillan Press, London, 1978. P. 11.

(٥) انظر حول بعض الدراسات التي تتبنى هذا الموقف :

- G. Bear, **A History of Landownership in Modern Egypt 1800 - 1950**, London, 1962 ; **Studies in The History of Modern Egypt**, The University of Chicago Press, 1969 ; A. N. Poliak, "Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and The Lebanon 1250 - 1900", **Journal of The Royal Asiatic Society** 1939 ; "Some Notes on The Feudal System of The Mamluks", *Ibid.*, 1937.

ولقد تبني محمود متولى موقفا مشابها لهذا الموقف دون ان يذكر صراحة مصطلح الامتلاك الشرقي . انظر :

محمود متولى ، الاصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ١٦ - ٢٣ . واقد فصل محمود متولى نثرة محمد على وتحدث منها في نطاق ما اسماء براسمالية الدولة (انظر الفصل الثانى من كتابه المشار اليه) ولكنه لم بشر النى انظرون التى يمكن ان تؤدى بالنظام الاتساعى الى نظام اكثر تقدما من اى نظام قىل راسمالى ار راسمالى .

(٦) انظر مقال بير التالى :

G. Baer, "Basic Factors Affecting Social Structure, Tensions and Change in Modern Egyptian Society", in M. M. Milson (ed.) **Society and Political Structure in Arab World**, Humanities Press, N. Y., 1973.

(٧) انظر الجزء الاول من كتاب جب وياون التالى :

H. R. Gibb and H. Bowen, **Islamic Society and The West**, Oxford University Press, London 1962.

(٨) محمد انيس ، « دراسة في المجتمع المصرى من الاتطاع الى الاشتراكية » المتسال الاول : « المجتمع المصرى في ظل الاتطاع » الكتاب ، عدد يونيو ١٩٦٥ ، المقال الثانى : مصر من الاتطاع الى الراسمالية » الكتاب ، عدد يوليو ١٩٦٥ .

(٩) انظر :

I. Harik, "The Iqta System in Lebanon : A Comparative Political View", **Middle East Journal**, Vol. 19 No. 4, 1965. P. 407.

(١٠) فتخى عبد الفتاح ، القرية المصرية : دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج ، دارالثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، الفصل الرابع : الارض بين الاتطاع والراسمالية :

(١١) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ . ص ٢٩ - ٣٠ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٣٠ - ٣١ .

(١٣) تجدر الاشارة الى ان الذين يذكرون نمط الاتطاع الشرقى هنا يختلطون في اتجاههم الفكرى عن المجموعة التى اشرنا اليها من قبل . فنمط الاتطاع الشرقى عندهم اقرب الى نمط الانتاج الاسيوى منه الى فكرة الاستعباد الشرقى عند فوتوجل .

(١٤) ابراهيم عامر ، الارض والفلح : المسألة الزراعية في مصر ، مطبعة اذار المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ . ص ٥٧ - ٥٩ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ٦٨ - ٦٩ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ٨١ - ٨٢ .

(١٧) حول رأى انور عبد الملك من الخصوصية التاريخية انظر المقال التالى :

A. Abdel - Malek, "Sociology and Economic History : An Essay on Mediation", Paper Presented to a **Conference on the Economic History of The Middle East**, University of London, 1967.

وأنظر بالعربية : أنور عبد الملك ، المجتمع المصرى والجيش ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .

(١٨) أحمد صادق سعد ، « النمط الآسيوى للإنتاج : خطوط عامة » مجلة الطليعة ، العدد الثانى - السنة العاشرة ، فبراير ١٩٧٤ . صص ٦٠ - ٦٢ .

(١٩) المرجع السابق ، صص ٦٧ .

(٢٠) المرجع السابق ، صص ٦٢ - ٦٥ .

(٢١) المرجع السابق ، صص ٦٩ - ٧١ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٧٥ . وقد تابع أحمد صادق سعد صورة التكوين الآسيوى في مصر في مقالات لم تكتمل . فكتب عن مصر القرمونية ، وأنويلينية ، وفي عهدالولة الأول والثانى ، وذلك في أعداد مارس ١٩٧٤ ، نوفمبر ١٩٧٥ ، يناير ١٩٧٧ : مارس ١٩٧٧ من مجلة الطليعة .

(٢٣) تعد هذه القضية أحد القضايا الأساسية في نظرية النمو الملائكافيه . أنظر حول هذه النظرية :

S. Amin, *Unequal Development*, The Harvester Press, 1976. PP. 13 - 59.

(٢٤) يضم النمط الخارجى نفس العناصر التى يضمها نمط الإنتاج الآسيوى مع عدم الاهتمام

بفكرة مشاعية الأرض التى يركز عليها النمط الآسيوى .

(٢٥) أنظر :

S. Amin, *Unequal Development*, trans. by B. Pearce. The Harvester M. Pallis, Zed Press LTD. 1978. P. 98.

(٢٦) المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٢٧) محمود عودة ، الملاحون والدولة : دراسة في اساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعى

للقرية المصرية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ . ص ١١٤

(٢٨) المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٢٩) تقوم الرابطة داخل كل من هذين النظامين على اساس اقتصادى ، ولكن النظام

الامبراطورى يتميز بأنه وحدة ذات نطاق سياسى متعارف عليه ، أما النظام العالى منه أوسع نطاقا من أى وحدة سياسية حيث يضم داخله وحدات سياسية متباينة. أنظر حول شأة النظام الرأسمالى العالى :

I. Wallerstein, *The Modern World System Academic Press, N. Y., 1974.*

(٣٠) أنظر :

A. Richards, *Primitive Accumulation in Egypt, 1798 - 1882"* *Sociological Review* 1, 2, 1977, PP. 3 - 49.

(٣١) انظر :

Caglar Keyder, "The Dissolution of The Asiatic Mode of Production", *Economy and Society*, Vol. 9. 1976. PP. 178 - 9.

(٣٢) انظر سمير أمين ، النمو اللامتكاني ، مرجع سابق ، ص ١٦ - ٢٦ . يضم التكوين الاجتماعي أكثر من نمط انتاجي ، كما انه يشتمل على الجماعات الاجتماعية ، والتنظيم السياسي ، والايديولوجية أو المستويات اثنائية . انه اقرب الى البناء الاجتماعي أو مرادفله .

(٣٣) انظر مقال التراكم البدائي السابق الإشارة اليه ، ص ٧ .

(٣٤) انظر المرجع السابق ، وكتاب محمود متولى السابق الإشارة اليه ، ص ص

٢٢ - ٢٩ .

(٣٥) يمكن أن توجد الشواهد الدالة على هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي في كثير من

الدراسات المشار اليها هنا وفي المصدرين التاليين :

David Kimcibe, "The Political Super Structure of Egypt in The Late Eighteenth Century", *Middle East Journal*, Vol. 22, No. 4. 1968 ;

C. Baer, *Egyptian Guilds in Modern Times*, The Isreal Oriental Society, Joursalem, 1964.

(٣٦) انظر :

M. Weber, *The Theory of Social and Ecnomic Organization*, The Fre Press, New York, 1947.

(٣٧) سعيد عبدالفتاح عاشور ، « الفلاح والاطنح في مصر الإيبين والماليك » مقال في كتاب الأرض والفلاح في مصر على مر العصور ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٤ . ص ٢١٨ .

(٣٨) انظر مقال بوليك ، ١٩٣٧ ، السابق الإشارة اليه ، ص ٤٠ .

(٣٩) انظر كتاب بير من تاريخ مصر الاحتماس السابق الإشارة اليه ، ص ٦٢ .

(٤٠) ابراهيم المويلحى ، « الأرض والفلاح في العصر العثماني » مقال في كتاب الأرض

والفلاح في مصر على مر العصور السابق الإشارة الإشارة اليه ، ص ص ٢٣٦ - ٢٤١ .

(٤١) انظر كتاب جيب وياون السابق الإشارة اليه ، ص ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٤٢) انظر :

S. J. Show, "Landholding and Land-tax Revenues in Ottoman Egypt", in : P. M. Holt (ed.) *Political and Social Change in Modern Egypt*, Oxford Uni. Press 1968. P. 99.

(٤٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٤٤) انظر حول احباسيات الرزق والوسايا في العصر العثماني وما ارتبط بها من نفوذ :

- هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة أحمد
عبد الرحيم مصطفى وزميله ، دار المعارف بدير ، القاهرة ، ١٩٦٧ . ص ٥٠ - ٦٠ .
- (٤٥) المرجع السابق ، الفصل الثالث .
- (٤٦) طور بولاني هذا المفهوم في الدراسة التالية :
- K. Polanyi, Primitive, Archaic and Modern Economics, New York,
1968.
- (٤٧) انظر هيلين ريفلين ، الفصل الثالث .